مواصلة سعيها لبسط يدها على كامل ثروتها النفطية الوطنية . وهو يهدف أيضا الى المحافظة على ما تبقى من مصالح الاحتكارات النفطية في هذه الاقطار قبل أن تمتد اليها روح التغيير والثورة فتعصف بها وتنهي عملية نهب واستغلال تجاوزت حدود الوصف. ويهدف فورد كذلك الى تخويف الاقطار المصدرة للنفط ، ولا سيما العربية منها ، لكي ترضخ لمشيئة أمريكا الاستعمارية فتوظف عوائدها النفطية في أمريكا لكي تكون هذه التوظيفات هناك بمثابة رهائن تحول بين أي حكومة وطنية قد تأتي بها الايام وتأميم مصالح شركات النفط الاحتكارية في ذلك القطر . والرئيس الامريكي غير قانع بقيام الاقطار المصدرة للنفط بتوظيف أموالها النفطية الهائلة في أمريكا فقط ، وهذا ما هو جار الآن على قدم وساق ، بل هو يريد أن تكون للسلطات الامريكية تقرير كيفية توظيف هذه الاموال وفي أية قطاعات وحقول وتقرير الشكل الذي تستخدم فيه هذه الاموال . وبعبارة أخرى أنه يريد أن تستعيد أمريكا من الدول المصدرة للنفط باليد اليسرى ما تدفعه ثمن مستورداتها النفطية باليد اليمنى . وهو لا يريد ذلك فحسب ، بل يريد أيضا أن تستأثر أمريكا بنصيب الاسد من عائدات الاقطار المصدرة للنفط وذلك على حساب أقطار أوروبا الغربية التي تتطلع بدورها الى استعادة جزء كبير مما تدفعه ثمن مستورداتها النفطية على هيئة ودائع واستثمارات وتوظيفات في اقتصادها ، وكانت مسألة تقسيم هذه العائدات التي يطمحون باستعادتها من الاقطار المصدرة للنفط هي المادة الرئيسية على جدول أعمال مؤتمر الوزراء والمال للدول الرأسمالية الخمس الرئيسية الذي كان منعقدا في « كامب ديفيد » في الوقت الذي القى الرئيس الامريكي خطابه المشار اليه في مؤتمر الطاقة العالمي التاسع .

والتر ليفي :
مهندس استراتيجية المجابهة النفطية الامريكية

ان المتمعن في نصوص خطابي كل من الرئيس الامريكي فورد ووزير خارجيته هنري كيسنجر المشار اليهما يتبين أنه ليس فيهما أفكار مبتكرة ، فالآراء التي رددها تتداولها الدوائر الاستعمارية الامريكية والصحافة المعبرة عن هذه الدوائر منذ شهور . ولعل الاساس النظري للموقف السياسي الذي عبر عنه فورد وكيسنجر في خطابيهما مستمد في جملته من التحليلات والدراسات التي نشرها الخبير الصهيوني والتر ليفي الذي يعد أشهر الاختصاصيين الامريكيين في سياسة اقتصاديات النفط . ففي دراسة له كان قد نشرها في شهر نيسان الماضي نبه الاذهان الى أن « منظمة الاقطار المصدرة للنفط » (أوبك) تواجه مشاكل داخلية خطيرة قد تعرضها للانقسام بسبب تضارب المصالح بين أعضائها(٢١) . وهو يرى أن « الانشقاق في صفوف الدول المنتجة للنفط قد يؤدي الى هبوط كبير في أسعار النفط في السنوات الاخيرة من هذا العقد » . وهو يعتقد أن « عودة الانسجام والوئام بين أعضاء الاوبك من شأنها أن ترفع الاسعار من جديد مما يؤدي الى تفاقم الفوضى الاقتصادية والنقدية بين الدول المنتجة للنفط والمستهلكة له على حد سواء » ، وهو يرى ان الدول المستهلكة للنفط مضطرة بسبب غلاء الاسعار الى تبني برامج تقشفية طويلة المدى ، اذ سيكون من الصعب عليها في السنوات القادمة أن توفر المال اللازم لشراء المستوردات الضرورية من النفط . أما مشكلة الدول المصدرة للنفط على المدى الطويل فهي تأمين نمو عائداتها النفطية في عالم سيلجأ بصورة متزايدة الى التقشف في استهلاك الطاقة » . وتتكهن دراسة ليفي هذا بأن « ارتفاع الاسعار سيدفع الدول المستهلكة للنفط الى تخفيض استهلاكها الى الحد الادنى الذي يسمح باستمرار النمو الاقتصادي والعمليات الصناعية » . وترى الدراسة ان « هذا